محليات

استجوبنا عدداً من الوزراء ولكن لا يمكن تقييم الأداء في الحرب

صقور لـ«الوطن»: أعضاء مجلس الشعب وجهوا تحت القبة انتقادات شديدة لأداء الحكومة وهناك تقصير في أداء الكثير من المسؤولين

| محمد منار حميجو

أكد رئيس لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان في مجلس الشعب بديع صقور أن مجلس الشعب أثناء جلساته انتقد كثيراً دور الحكومة وعملها، كاشفاً أنه تم استجواب بعض الوزراء، معتبراً أنه لا يمكن تقييم أداء المجلس في ظل الظروف الراهنة باعتبار أن البلاد تمر في حالة حرب.

وفي لقاء خاص مع «الوطن» قال صقور: إن سورية حالياً تعيش أزمة متكاملة وهي ليست أزمة اقتصادية فقط بل تشمل جميع القطاعات والنواحي الاجتماعية ولذلك فإنه لا يمكن توجيه الاتهامات إلى أي مؤسسة دون أن تكون هنالك أدلة على ذلك، منوهاً في ذلك بمؤسسة مجلس الشعب.

وأضاف صقور: إن أعضاء المجلس وجهوا تحت قبة المجلس انتقادات شديدة لأداء الحكومة وهي بدورها سوغت أن الموارد قد تكون قليلة، مؤكداً أن هناك تقصيراً في أداء الكثير من المسؤولين إلا أننا يجب أن نكون واقعيين في هذه الظروف التي تعيشها البلاد.

وأعرب صقور عن تفاؤله بترسيخ مبدأ الحريات العامة وحقوق الإنسان في سورية وفق ما نص عليه الدستور في المادة ١٣٣، موضحاً أن سورية في المستقبل منفتحة على هذا المجال ولا سيما أن الدستور كفل لكل مواطن أن يعبر عن رأيه، معتبراً أن التاريخ لا يمكن أن يرجع إلى الوراء إلا أن الحرب التي تعصف بالبلاد تمنع أي نشاط على أرض الميدان حول حرية الرأي عند المواطنين.

وأكد صقور أن الخطة المقبلة للجنة الحريات العامة زيارة السجون والاطلاع على وضع المساجين وتسوية أوضاع من تثبت براءتهم، كاشفاً أن اللجنة طلبت من وزارة الداخلية الحد من التوقيف الاحتياطي للموقوفين الأبرياء، مبيناً أنه في حالة انتهاء الحرب على سورية سيكون للجنة دور كبير في هذا المجال، إضافة إلى نشر الحريات العامة وتعزيز مفهوم المواطنة لكل مواطن في سورية، موضحاً أن المواطنة ليست فقط حقوقاً للمواطن بل هناك واجبات يجب أن يقوم بها هذا المواطن لتكون هناك تشاركية بين المواطن والدولة.

ولفت صقور إلى أن الأنظار متوجهة حالياً إلى إنهاء الحرب في سورية ولا يمكن القيام بأي عمل ميداني حالياً إلا في حال عودة الأمن والاستقرار إلى جميع المناطق السورية إلا أنه لا يعني ذلك أن اللجنة معطلة حالياً بل إنها تقوم ببعض الأعمال وتعقد بعض الاجتماعات مع بعض الجهات مثل وزارة العدل والداخلية والتي طالبت في هذه الاجتماعات بتسريع التقاضي للمتهمين وتشكيل عدة لجان لمحاكمة الإرهابيين، إضافة إلى الاجتماعات المشتركة التي عقدتها اللجنة مع لجنة المصالحة حول المخطوفين وأنها رفعت العديد من الطلبات المقدمة من الأهالي إليها.

وفي رده على سؤال عن أنه في سورية حالياً لا حريات عامة بين صقور أن الدستور واضح في هذه المسألة إلا أن الحرب طغت على كل شيء وأن المستقبل سيشهد انفتاحاً كبيراً حول الحريات العامة إلا أن الأولوية في الوقت الراهن لإنهاء الحرب الظالمة على سورية، لافتاً إلى أنه في حال انتهاء الحرب هناك الكثير من الأعمال ستقوم بها اللجنة.

وعن تعديل الدستور وهل هناك ضرورة للتعديل قال صقور: إن كل دساتير العالم فيها ثغرات وإن الدستور السوري قد يوجد فيه ثغرات ولذلك فإن أي تعديل فيه هو تطوير للدستور فإن التعديل يكون أفضل ولا مانع من تعديل الدستور كل سنتين مرة في حال كانت هناك مستجدات متطورة معتبراً أن الهدف هو تطوير الدستور وليس الهدف هو التعديل لمجرد التعديل.

واستطرد قائلاً: إن الدستور الحالي فيه الكثير من المواد الإيجابية وهو أفضل من سابقه لذلك فإن أي تعديل يعود بالنفع على المجتمع السوري فهو بالتأكيد ضروري.

وبين صقور أن لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان حديثة العهد إلا أنها قامت بالكثير من الخدمات فهي لم يمض على تأسيسها سوى سنتين واستطاعت خلال العامين الماضيين أن تقوم بالعديد من النشاطات ولا سيما في مجال الحريات العامة.

◄ سورية منفتحة على الحريات العامة في المستقبل والدستور يكفلها

◄ الدستور لا يخلو من الثغرات ولا مانع من تعديله

حرارة الجو تلهب أسعار الخضار بحماة

| حماة - محمد أحمد خبازي

على الرغم من ميل درجات الحرارة بحماة إلى الاعتدال مؤخراً، ظلّت أسعار الخضار مرتفعة ومتأثرة بموجة الحر الشديد التي ألمّت بالبلاد والعباد فيما سبق، لينتقل لهيبها إلى جيوب المواطنين وقلوبهم أيضاً بالعدوى!!.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، كيلو الخيار الذي كان يُباع ما بين ٦٥ – ٧٥ ليرة يباع اليوم بين ١٠٠ – ١٢٥ ليرة، وكيلو البندورة الذي كان يباع بـ ٦٥ ليرة يباع اليوم بـ ٨٥ ليرة، وباقة البقدونس التي كانت تباع بـ٢٥ ليرة تباع اليوم ما بين ٣٥ – ٤٠ ليرة أو كل ٣ بـ١٠٠ ليرة، وعلى هذا يمكنك القياس.

ويقول المواطنون محي الدين كريجي، فايز المصري، أنس عبد الكريم الخطيب، محمد الواوي، فيصل السعدي، عبد الله السلوم، عيسى الأبرش لـ«الوطن»: موجة الحر التي كان من الممكن أن تؤثر في المزروعات انتهت منذ أيام، فلماذا هذه الأسعار الغالية، لم نصدق أنها عادت وانخفضت منذ شهر تقريباً، لتعود اليوم إلى ارتفاعها الكاوي، فما السبب وأين التموين؟.

المهندسة مروة عكرة رئيسة دائرة المحاصيل في زراعة حماة، أكدت أن موجة الحر الشديدة أثرت في المحاصيل الصيفية، كالخضروات، وحرصا من مديرية الزراعة على المزارعين فقد وزعت المازوت المدعوم لهم، لاستخدامه في تشغيل المولدات وضخ المياه لإرواء مزروعاتهم.

وقد تم توجيه دوائر المحافظة لتلقي أي شكوى من المزارعين حول تضرر محاصيلهم.

مصدر في سوق الهال بحماة أكد لـ«الوطن»: إن العديد من المزارعين قلعوا محاصيلهم وبخاصة الباذنجان والخيار والبندورة واللوبياء والفاصولياء والملوخية، والبقدونس والنعناع والبقلة، حتى البطيخ الأحمر والأصفر، لتضررها بموجة الحر الشديد، وعجزهم عن توفير المازوت لإروائها أثناء تلك الموجة، ومن استطاع إنقاذ محصوله، رفع سعره ليعوض خسائره من جراء قلعه ما قلع.

وقال مصدر في حماية المستهلك بحماة، رداً على سؤال لـ«الوطن» حول الأسعار والرقابة على الأسواق: دورياتنا تجول في الأسواق على مدار الساعة لضبط الأسعار، ولكننا لم نتلق أي شكوى حول أسعار الخضار والفاكهة، التي تعد معقولة في مثل هذه الفترة من السنة والمناخ.

وعند تلقينا أي شكوى نحن على استعداد تام لمعالجتها وفق قانون التموين الجديد، فنأمل من المواطنين مساعدتنا وإبلاغنا عن أي حالة غش أو تدليس يشكون منها.

عودة الحياة إلى محروقات الحسكة

١٦ مليون لتر الكميات المفقودة

| الحسكة- دحام السلطان

أوضح المهندس عماد عبيد رئيس قسم الصيانة والتشغيل في فرع محروقات الحسكة أن إجمالي الكميات المفقودة نتيجة الحرائق واستهداف داعش للخزانات قد تجاوز الـ١٦ مليوناً و٢٠٠ ألف لتر من مادة المازوت كانت مخزّنة في خمسة خزانات وحالياً يتم سد الثقوب في الخزانات الناتجة عن الاستهداف بالأسلحة الخفيفة نتيجة للاشتباكات التي كانت دائرة بين أبطال الجيش العربي السوري وتنظيم داعش الإرهابي، علماً أن الحرائق استمرت في خزانات الوقود لمدة تجاوزت الـ٢٠ يوماً.

واطلعت الأجهزة المختصة والمحافظ المهندس محمد زعال العلي على عمل المديرية (سادكوب) بعد عودة الحياة إليها، لمعرفة حجم الأضرار الناتجة عن الأعمال التخريبية بالممتلكات بفعل هجوم تنظيم داعش الإرهابي الذي قام بالاعتداء على الأجزاء الجنوبية من المدينة نهاية شهر حزيران الماضي، ومعاينة المباني والمستودعات والمرافق الحيوية، ثم اجتمع المحافظ مع العاملين في المديرية داعياً إلى التعاون الجماعي في المؤسسة والعمل بروح الفريق الواحد، والتعاطي مع أمور العمل بروح المسؤولية وبواقعية وفق الظروف الراهنة التي تعيشها المحافظة، ودعا إلى تشغيل محطة الوقود التي تتبع للمديرية لمصلحة مؤسسات الدولة، مستمعاً إلى الحلول اللازمة لمعالجة الصعوبات في تشغيلها، والتكيّف معها وفق الإمكانات المتوفرة والمتاحة لما لها من مردود إيجابي ودخل مناسب يتماشى مع متطلبات المديرية.

والجدير بالذكر فإن عناصر الدفاع المدني وفوج إطفاء محافظة الحسكة بالتعاون مع عناصر إطفاء فرع مديرية المحروقات، وبفضل جهود عناصر الجيش العربي السوري والقوى الوطنية بسطت السيطرة على المناطق المحيطة بفرع المحروقات وتأمينها، ليتمكن عناصر الدفاع المدني والإطفاء من الدخول وإخماد الحرائق التي شبّت في خزانات الوقود بعد أن تم استهدافها بقذائف صاروخية أطلقها إرهابيو داعش أثناء هجومهم على المدينة.

فواتير الكهرباء قصة دورية

محال على وشك الإغلاق و٥٠ ألف ليرة كل دورة و٦٠ ألفاً لبنزين المولدة

| عبد الرزاق دياب

يتحدث مصطفى مستثمر كافتيريا لبيع العصائر والسندويش عن مأساته خصوصاً بالسنتين الأخيرتين حيث أصبح يعمل من أجل دفع أجرة المحل وفواتير الكهرباء التي تكسر الظهر، ولم يعد العمل إلا مجرد ألا يقال إنه عاطل من العمل في حين ما كان يمكن أن يكون ربحاً له يضيع بين رواتب العاملين وبعض الدفوعات الصغيرة التي تحميه من المخالفات الطارئة.... أما المطابع التي تشغل أقبية شارع خالد بن الوليد فتعمل على بوصلة التقنين والفواتير الضخمة التي تقصم الظهر فالكيلو بحسبة بسيطة يصل إلى ٢٧ ليرة سورية بعد إضافة ملحقات الفاتورة وغراماتها.

الفاتورة الخرافية

يقول مصطفى: الفواتير التي ندفعها مخيفة، وتتجاوز أحياناً ٥٠٠٠٠ ليرة في الدورة الواحدة، والعمل لم يعد كما كان، والزبائن تتململ من رفع سعر السندويش والعصير، وهذا أيضاً هامش الربح الذي لا تحكم به فالزبون يهرب إلى المحل الأرخص.

يضيف مصطفى: هذا الرقم الكبير مع أن الكهرباء لا تأتي إلا في فترات قليلة خصوصاً في الأشهر الأخيرة فقد وصل التقنين في قلب العاصمة (البرامكة) إلى خمس ساعات.

ندفعها مرتين

أحمد مستثمر محل أنترنت أيضاً لا تخرج شكواه عما يقوله مصطفى، فالمحل كما يرى أحمد ويشير إلى (الأجهزة المشغولة) فارغ كما ترى، والزبائن قلوا كثيراً، والسبب انقطاع التيار كثيراً، وكذلك ضعف شبكة الأنترنت.

مصطفى وأحمد يدفعان ثمن بنزين أو مازوت المولدة بين ٤٠-٦٠ ألف ليرة سورية وهذا يضاف إلى المصاريف التي خلفتها الأزمة، وهي كانت أرباحاً صافية فأصبحت لدفع فاتورة جديدة لتأمين كهرباء تشغيل الأجهزة سواء في محل الانترنت أم الكافتيريا.

خيار وفقوس

يشكو أغلب العاملين في المحال سواء أكانوا مستثمرين أم أصحاب عمل من العلاقة مع موظفي الكهرباء من قراء العدادات وسواهم بأنهم يقومون بابتزازهم عبر التهديد بنزع العدادات وهذا يعين إعادة عداد الكتروني يقول عنه مصطفى بأنه يمرر التيار وهو مقطوع، وكذلك لدى هؤلاء بعض المدللين الذين تأتي فواتيرهم أقل قيمة، وحسب أحد العاملين الذي رفض أن يذكر اسمه فإن قراء العدادات يقومون بالعبث بالساعات لمصلحة البعض مقابل رشاوى شهرية دائمة في حين هم يحاسبون بالقرش وأكثر.

مصطفى يطالب وزارة الكهرباء بالرحمة، ومراعاة عملهم الطويل ومساعدتهم بدل أن يضطروا للهروب إلى مصالح أخرى يعيشون منها، وعلى الحكومة أن تشجع مهنهم التي تحول المكان إلى كتلة حياة نشيطة، وتؤمن الخدمات للزبائن الذين أغلبيتهم من الطلاب والمواطنين الذين يراجعون فرع هجرة دمشق.

أحمد يرى أنهم محسودون على لا شيء، وبالكاد المحل يؤمن القدر الأدنى من الدخل الذي يذهب كإيجار للمكان وأجور للعاملين، و(الشغلة مو جايبة همها)،

في خدمة المواطن... ولكن

أغلب المحال التي تنتشر في منطقة البرامكة تؤمن خدمات مختلفة للمواطنين، وتعتبر مركز العاصمة، وقريبة من أغلب الجامعات، وأغلب هذه المحال يعمل في تصوير الوثائق وخدمات الجوازات، ومطاعم وكافتريات ومقاهي انترنت، وهذا ما يجعلها ذات قيمة تجارية، وأعمالها تحتاج إلى التيار الكهربائي، وهذا ما يرتب عليهم المزيد من النفقات التي تكلفها المولدات البديلة المولدة للطاقة، ولهذا يرجو أصحاب هذه المحال النظر إلى طبيعة عملهم والحرص على أرزاقهم من الجهات المسؤولة خصوصاً الكهرباء فثمن استجرار الكيلو واط ٢٥ ليرة سورية وهذا غال جداً كما يرون ويكسر الظهر.

المطابع متوقفة... إلا

حكاية أصحاب المطابع تتشابه في معاناتهم مع الفواتير التجارية الضخمة، والتي كما يقول عنها أبو عدنان أحد أصحاب المطابع في شارع خالد بن الوليد هي حكاية مهنة باتت على أبواب أن تتوقف كغيرها من المهن التي تعتمد على الكهرباء وعلى المستوردات المكملة للعمل مثل الأحبار والورق الذي تضاعفت أسعارها خمس مرات.

لا يمكن لآلات الطباعة كما يقول أبو ابراهيم أن تعمل على المولدة لتعويض انقطاعات التيار الكهربائي، وهذا يعني أننا نتوقف في الأسبوع ثلاثة أيام عن العمل، وهذا يعني أن الكتاب الذي كان يحتاج إلى يومي طباعة صار يحتاج بين ٤-٥ أيام.

الفواتير لا ترحم، وهي تأتي بالتقدير من المؤشر في أغلب الأحيان، وإن كانت التأشيرة صحيحة هذا يعني أننا سندفع ما بين ٥٠-٦٠ ألف ليرة سورية على حساب أن الكيلو سعره ٢٥ ليرة يضاف إليه ليرتان غرامات وملحقات الفاتورة.

مدير إحدى دور النشر يقول إنه يدفع من جيبه أجر عمال المطبعة بعد أن توقفت أعمال النشر أولاً، وأسعار الأحبار قفزت خمسة أضعاف، وفواتير الكهرباء الكبيرة وحدها تأكل كل ما نربحه، وبتنا ندفع من جيوبنا كي نبقى موجودين في السوق الذي ينهار يوماً بعد يوم.

يجمع أصحاب المطابع على أن الدولة هي الأم الراعية لهذه المصالح، ولا تريد لها أن تتوقف، ولكن إن استمر الوضع على هذا المنوال فهم لديهم عائلات تريد أن تأكل فربما يتحولون إلى مهن أخرى ما زالت على قيد الحياة.

نفوق كامل دواجن درعا

خضر لـ«الوطن»: نسبة النفوق بمنشآت الدولة ٥٪ والأسعار لم تنخفض

| سومر إبراهيم

كشف المدير العام للدواجن المهندس سراج خضر أن نسبة النفوق التي سببتها موجة الحر وانقطاع التيار الكهربائي في الأيام الماضية زادت على المعتاد ٥٪ في منشآت الدولة ووصلت في بعض مداجن القطاع الخاص إلى ٨٠ و١٠٠٪ كما في درعا، وسببت أيضاً انخفاض إنتاجية القطعان بحدود ١٠٪ وصغر حجم البيض وتراجع الدرجات وانخفاض نسبة الإخصاب والفقس، وهذا كله سبب ارتفاعاً غير مسبوق في منتجات الدواجن والفروج وخاصة في مثل هذه الأيام من كل عام التي كنا نشهد فيها انخفاضاً في الأسعار، مبيناً أن أسعار الفروج شهدت تذبذباً يميل إلى الارتفاع الدائم كان من أهم أسبابه إضافة إلى موجة الحر التي اجتاحت المنطقة، خروج عدد كبير من المداجن عن الخدمة وغلاء المواد العلفية ومستلزمات الإنتاج وزيادة الطلب على المادة.

وأوضح خضر أن العقوبات الاقتصادية الخارجية على سورية أثرت سلباً في هذا القطاع حيث إن أغلب مدخلات الدواجن مستوردة بدءاً من الجدات والأمات والمواد العلفية والدوائية، فالارتفاع المطرد لأسعار الصرف أدى إلى ارتفاع أسعار كل المستلزمات، وتوقف استيراد صيصان التربية بسبب مقاطعة شركات الطيران لمطار دمشق الدولي فأصبحت العملية تتم باستيراد بيض تفريخ إلى مطار بيروت ثم تنقل براً إلى مطار دمشق ما زاد التكاليف بشكل كبير، إضافة إلى عدم قدرة الشركات السورية بالقطاع العام والخاص على فتح اعتماد مستندي بالبنوك ما يعوق عملية التبادل التجاري وشراء جميع مستلزمات الإنتاج.

وذكر خضر أنه على الرغم من العقوبات الخارجية والتخريب الذي لحق بالكثير من المنشآت والصعوبات التي تعترض سير العملية الإنتاجية إلا أن إنتاج المؤسسة خلال النصف الأول من هذا العام بلغ ٨٦ مليون بيضة مائدة ونحو ٣٠٠ طن فروج مذبوح و٢ مليون صوص تربية و٦,٦ ملايين بيضة تفريخ وهذه الأرقام لا بأس بها وهي تدل على تحسن ملحوظ إذا ما قارناها بالأعوام الماضية من عمر الأزمة.

قمح السويداء ليس بخير وتوقعات الزراعة عكس الواقع

| السويداء -عبير صيموعة

ما أشارت إليه إحصائيات مديرية زراعة السويداء حول المساحات المزروعة بمحصول القمح خلال الموسم الزراعي الحالي مقارنة مع ما جرى حصاده وتخزينه أو تسليمه لمستودعات الحبوب يؤكد بالمطلق أن إنتاج المحافظة من القمح ليس بخير والتوقعات عكس الواقع بعد أن كانت التقديرات الأولية للإنتاج نحو ٢١٧٥٤ طناً حيث تشير الإحصائيات إلى أن ما جرى زراعته من أراضي المحافظة وصل إلى ٢٨٩٠٨ هكتارات من إجمالي المخطط للزراعة والبالغ ٣١٧٠٧ هكتارات مع التأكيد على أن المنفذ منها والقابل للحصاد لم يتجاوز الـ٢٧٣٨٢ هكتاراً.

فضلاً عما أشار إليه مدير زراعة السويداء المهندس بسام الجرمقاني حول تدني نسبة المردود المتوقع في وحدة المساحة نظرا لكون أغلبية زراعته جاءت بفترة متأخرة عن المعتاد.

إلا أن ما لم تأخذه مديرية زراعة السويداء في الحسبان هو الظرف الأمني والاعتداءات على المزارعين بالرصاص والقذائف الأمر الذي أخرج آلاف الدونمات المزروعة بالقمح من نطاق الحصاد في قرى البثينة والحقف والدارة والرشيدي والكسيب وعرى... فضلاً عن قيام المجموعات المسلحة بتفخيخ الكثير من الطرق الزراعية في القرى الشرقية والتي راح ضحيتها عدد من المزارعين ممن قصدوا أراضيهم لحصادها إضافة إلى حرق آلاف الدونمات.

وما زاد الطين بلة عدم توفر أعداد كافية من الحصادات الأمر الذي أدى إلى عرقلة وتأخر عمليات الحصاد وهذا ما أكده رئيس اتحاد الفلاحين خطار عماد حيث لم تتجاوز الكميات المسلمة من محصول القمح الـ٤ آلاف طن سواء لإكثار البذار أو لمستودعات الحبوب في المحافظة.

من جهة أخرى أشار المهندس نزار نعيم رئيس مكتب الحبوب في السويداء بأن خطة مكتب الحبوب هي استجرار نحو ٨ آلاف طن إلا أن المستلم منها لم يتجاوز الـ٢٠٠٠ طن موضحاً أن عمليات الحصاد مازالت مستمرة ويعود بطء التسويق إلى عدم توافر أعداد كافية من الحصادات علماً بأن المكتب قام بتوزيع نحو ٦٠ ألف كيس خيش على المزارعين.

بدوره مدير فرع المصرف الزراعي في السويداء المهندس نسيم حذيفة أشار إلى أنه رغم تزويد المصرف الزراعي الفلاحين بما يزيد على ٢٨٠٠ طن من السماد إلا أن ما تم تسليمه حتى التاريخ من القمح كان بكميات متواضعة مقارنة مع ما قدمته الدولة من دعم للفلاحين سواء من سماد أو مبيدات ولفت حذيفة إلى أنه تم تحويل ٣٠ مليوناً من المؤسسة العامة للحبوب إلى زراعي السويداء ليصبح مجموع المبالغ المحولة ٨٠ مليون ل.س تم توزيع ٣٤ مليوناً منها للمزارعين استناداً إلى القوائم المحولة من مكتب حبوب السويداء وفي انتظار قوائم جديدة لتسليمها للمواطنين ومن جهة أخرى تم تحويل ١٥٠ مليوناً أثمان القمح والشعير الإكثاري وجرى توزيع ١٢٥ مليوناً بحسب القوائم الواردة من فرع إكثار بذار السويداء.

..و٨٨١١ طناً إنتاج السويداء من الشعير لم تستلم الأعلاف منه كيلو واحداً

| السويداء - الوطن

رغم أن إنتاج محافظة السويداء من محصول الشعير خلال الموسم الحالي وصل إلى نحو ٨٨١١ طناً وبزيادة تتجاوز ٦ آلاف طن عن الموسم الماضي إلا أنه لم يتم حتى تاريخه تسليم كيلو واحد من الإنتاج لمؤسسة أعلاف السويداء ما دفع مدير فرع المؤسسة المهندس وائل الشوفي إلى مناشدة المزارعين لتسليم محصول الشعير إلى المركز المعتمد في نبع عرى بالتنسيق مع مكتب الحبوب موضحاً ضرورة تسليم المحصول ما ينعكس إيجابا على توفير الأعلاف للثروة الحيوانية وتوزيعها بشكل منظم مبديا استعداد الفرع لدفع أثمانه للمزارعين بعد استلامه عن طريق المصرف الزراعي التعاوني وذلك وفق السعر المعتمد.

ونوه الشوفي بالصعوبات التي تواجه المؤسسة في تأمين الأعلاف ما يضطرهم لتحويل المزارعين للحصول على مخصصاتهم من فروع المؤسسة بالمحافظات الأخرى.

بدوره مدير مؤسسة مستلزمات الإنتاج وإكثار البذار في السويداء المهندس وائل الطويل أشار إلى أنه جرى استلام ٨٤ طناً من الشعير من المزارعين ممن جرى التعاقد معهم حيث تم حساب كيلو الشعير بـ٤٨ ل.س إضافة إلى ٢٠٪ مكافأة إنتاج.

من جهته أكد مدير فرع المصرف الزراعي في السويداء المهندس نسيم حديفة أنه تم صرف أثمان الشعير للمزارعين ممن قاموا بتسليم محصولهم إلى مؤسسة إكثار البذار وبقيمة تجاوزت الـ٦ ملايين ل.س.